نص ردن

■ علاء حسن

ميداليات ماسية

هناك من أبدى أسفه الشديد لفشل الرياضيين العرب في الحصول على ميداليات في اولمبياد لندن والإنجاز المتحقق لا ينسجم مع طموحاتهم وآمالهم ، أما بالنسبة للعراقيين فإنهم أصحاب الميداليات الماسية على الصعد كافة الغوا الحاجة إلى ذهب وفضة ونحاس الدول الاستعمارية سارقة ثروات العرب منذ مئات السنين .

من حق العراق أن يفتخر بأنه الوحيد بين دول العالم بامتلاكه ميداليات ماسية ، وهذا الامتياز لا تمتلكه الصين واليابان والولايات المتحدة ، وغيرها من الدول التي تحرص منذ عشرات السنين على أن تزيد رصيدها الاولمبي باعتماد خطط علمية رصينة ينفذها خبراء من أصحاب الكفاءة ، وليس طباخ" تمن وقيمة" حصل على لقب خبير رياضي نتيجة إقامة العزائم والولائم للمسؤولين .

الميداليات الماسية في العراق تتمثل بشخصياته السياسية ، وحصوله على المرتبة الأولى بين دول العالم بالفساد المالي والإداري ، والأخطر للإعلاميين ، والأكثر قذارة من بين عواصم العام ، هذه مداليانتا الماسية ، حصلنا عليها بعد خوض معترك نضالي مرير، واستبسال يوازي جهاد الصحابة الأوائل.

حتى الآن أصبح الرصيد العراقي من الميداليات الماسية بالملايين ، لايوجد بلد في العالم يمتلك هذا الرصيد سواء من أجاد مصارعة الثيران أو الطليان ، ولعبة رمي الرمح أو المحجال ، العراق بالأداء الحكومي وجوقة المستشارين والمستشارات السابقين والحاليين فضلا عن نخبه السياسية دخل إلى موسوعة غينتس للأرقام القياسية من أوسع الأبواب ، لأن المنجزات والمكتسبات التي يرددها عادة نواب من ائتلاف معين تعطي دليلا واضحا بان العراق تجاوز دول المنطقة في تحقيق التنمية ، وتوطيد الديمقراطية ، وترسيخ حقوق الإنسان .

منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي وفي سنوات الجبهة الوطنية وشهر العسل بين الحزبين الشيوعي والبعث الحاكم ، وأثناء متابعة فعاليات دورة اولمبية في مقهى شعبي بحي الدباش بمنطقة الحرية ، كان أنصار الشيوعيين يشجعون رياضيي الاتحاد السوفيتي قبل أن ينحل والدول الاشتراكية الأخرى ، حتى علق احد الجالسين في المقهى بخطبة مرتجلة قال فيها : "ياجماهير الدباش انظروا إلى اثر التربية الاشتراكية في تحقيق الانجازات الرياضية الكبيرة ، الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية حصلت على أكثر الأوسمة ، ياجماهير الدباش، العراق عندما يصل إلى الاشتراكية سيحصد المزيد من الميداليات الذهبية " وانتهت الخطبة وسط استياء وامتعاض البعثيين وأنصارهم لان الرفيق الشيوعي استغل المناسبة وراح" يروج لأفكار مستوردة من الغرب ، ويتناسى الفكر العروبي " و يتجاهل أمجاد الأجداد الأوائل الذين استطاعوا بسيوفهم نشر الإسلام من الهند والسند شرقا وحتى بحر الظلمات غربا ، وأسسوا إمبراطورية فشل أحفادها بعد مئات السنين من الحصول على ميدالية اولمبية.

استمر السجال داخل المقهى حتى كاد يصل إلى نزاع بين أنصار الحزبين الحليفين ، ولكن حصول خلل فني في نقل فعاليات الدورة الاولمبية ، أسهم في تهدئة الأجواء ، واتجه الجميع نحو الطاولي والدومنة للحد من التوتر، لم يمر وقت طويل على ذلك الحادث حتى انهارت الجبهة الوطنية ، وحصل العراق على ميدالية ماسية في لعبة "البلبل حاح " .

مسؤولون يؤكدون تطبيقه مطلع العام الدراسي المقبل

كربلائيون يتخوفون من عدم تطبيق قانون منحة الطلبة

□ كربلاء / أمجد علي

لم يصدق أحمد كمال، الذي اضطر إلى ترك الدراسة في المعهد التقني في كربلاء بسبب وضعه الاقتصادي، أن مجلس النواب سيصادق على مقترح منح الطلبة الجامعيين مبلغ 100 ألف دينار شهريا.

تظاهرة طلابية سابقة في جامعة بغداد

ويقول كمال في حديثه لـ"المدى": إنه لم يكن باستطاعته تأمين أجور النقل من مدينته إلى المعهد وبالعكس، وهو يفكر الآن بالتشاور مع والدته الأرملة إمكانية عودته إلى الدراسة بعد أن تعهدت الدولة بالتكفل بجزء من مصاريف الطلبة.

ويضيف "قتل أبي على أيدي الجماعات المسلحة قبل سنوات، فتكفلت أمي بتوفير لقمة العيش إلى جانب ما يقدمه لنا الأقارب من مساعدات من قبل الأقارب، وراتب الرعاية الاجتماعية المتذبذب".

ويبين كمال "خلال الأعوام السابقة تمكنت من إكمال دراستي في السادس الإعدادي الفرع الأدبي وحصلت على معدل أهلني للقبول في المعهد التقني الذي يقع في ناحية الجدول الغربي (١٣ كم شرقي مدينة كربلاء)، في حين أنني أسكن في مركز المدينة، وهو ما يتطلب أجورا يومية لا يسمح بها وضعي المادي".

ويتابع "أجور النقل تصل إلى ٧٥ ألف دينار شهريا، فضلا عن ٧٥ ألفاً أخرى للطعام في أقل تقدير، ناهيك عن الملابس ومستلزمات الدراسة وغير ذلك، وهو ما اضطرني إلى ترك المعهد بحثا عن عمل يؤمن لنا المعيشة".

ويشير كمال إلى أنه شعر بالسعادة عند سماعه مصادقة مجلس النواب على تخصيص مبالغ شهرية للطلبة، مستدركا "لكنني خائف من العودة إلى مقاعد الدراسة خشيت أن يكون الخبر كاذباً أو لا يدخل حيز التنفيذ كغيره من القوانين والقرارات المعطلة منذ سنين بسبب الخلافات السياسية أو لعدم وجود تخصيص مالي وغيرها من الحجج التي نسمعها، وعندها سأخسر عملي الحالي وبالتأكيد الشهادة إذ سأضطر مرة أخرى إلى ترك الدراسة".

المتقاعد ستار عبد (٦٧ عاما) شكك بتطبيق القانون وقال: "فرحت كثيرا حين سمعت بهذا القرار وقلت إن مجلس النواب أنصف العائلات الفقيرة والطلبة".

وأوضح "لديّ ابنة في المرحلة الثالثة في كلية الهندسة بجامعة كربلاء وهي بحاجة إلى الكثير من المصروفات اليومية إضافة إلى ما تطلبه عمادة الكلية من مستلزمات دراسية، إلى جانب الملابس وغير ذلك الكثير من المتطلبات".

وذكر عبد "في العام الدراسي الجديد سيتم قبول ابني الذي نجح من السادس العلمي، ما يعني مضاعفة المصاريف، والمبلغ الذي خصصه مجلس النواب للطلبة رغم ضآلته لكنه سيغطي جانبا من الحاجة".

ولم يخف عبد قلقه من عدم تطبيق القرار قائلا: "أنا والكثير من أولياء أمور الطلبة نضع أيدينا على قلوبنا مخافة أن تكون هذه الفرحة مؤقتة، وعدم تطبيق القرار في العام المقبل كما أعلن عنه"، لافتا "كما نتخوف أيضا أنه في حال تطبيق القانون لا يتم صرف الأموال للطلبة في مواعيدها، أو أن يكون للفساد دور في ذلك".

عضو كتلة المواطن النيابية النائب عن محافظة كربلاء الدكتور حميد الطرفي، أكد لـ"المدى"، إن هذا القرار "من متبنيات كتلته التي ناضلت واجتهدت حتى تم إقراره وسوف يطبق من العام الدراسي المقبل".

وشدد الطرفي "لا داعي للتخوف من عدم تطبيق القرار، أو حدوث حالات فساد أو تلكؤ في صرف المبالغ للطلبة"، مشيرا إلى أن "٥٥٠ ألف طالب وطالبة سيتم صرف المبالغ لهم، بواقع ١٠٠ ألف دينار شهريا لطلبة الدراسات الأولية، و١٥٠ ألف دينار لطلبة الدراسات العليا".

وأوضح أن الهدف من هذا القرار هو "إعانة الطلبة على المصاريف الدراسية وتحفيزهم على النجاح، إذ أن أغلبهم يعيشون أوضاعا صعبة هو وعائلاتهم، وخاصة الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل".

أما النائب عن كتلة الأحرار جواد الحسناوي، فقد نبه إلى أن القرار تمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب، وأقر من قبل مجلس الوزراء ووزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والمالية "ما يعني أنه سينفذ مطلع العام الدراسي المقبل".

ونوه إلى أن "الطلبة وأولياء أمورهم يتخوفون من عدم تطبيق القرار لكثرة الوعود التي لم تنفذ، ولكن هذا أمر مختلف وأعتقد إن الحكومة قادرة على تنفيذه دون تلكؤ".

ولفت الحسناوي "هذه المنحة المالية ليست منة على الطلبة بل هي استحقاق، وهناك مشروع لمنح مالية لأولياء أمور تلاميذ المرحلة الابتدائية بهدف الحد من تركهم المقاعد الدراسية بحثا عن العمل، وأيضا للحد من عمالة الأطفال".

مدينة الحلة تعاني شح مياه الشرب والنفايات

□ الحلة / إقبال محمد

أكد رئيس مجلس قضاء الحلة، مركز محافظة بابل، إن المدينة تعاني إهمالاً واضحاً في قطاع الخدمات الضرورية، واستغلال الأرصفة من قبل أصحاب المحال التجارية، فضلا عن تكدس النفايات في الكثير من أحيائها. وقال رئيس المجلس حمزة ناصر عباس لـ"المدى": إن مدينة الحلة تعاني الإهمال في الجانب الخدمي، وهناك الكثير من الشكاوى تصل مجلس القضاء بهذا الخصوص. وأضاف إنه تم عقد اجتماع مع مدراء دوائر الماء، والمجاري، والبلدية، والبيئة، برئاسة المحافظ وحضره قائممقام الحلة، لدراسة ومناقشة الواقع الخدمي والتنظيفات والماء الصالح للشرب والاهتمام بواقع المجاري في قضاء الحلة.

وبين عباس أن قضاء الحلة يعاني الكثير من الإهمال وسوء الإدارة لأعمال التنظيفات ما أدى إلى تكدس النفايات لأيام متتالية، مضيفا "الجهد موجود لكنه مبعثر لعدم وجود إرادة حقيقية لإظهار المدينة بالشكل اللائق، إلى جانب أن بعض المناطق تحتاج لإيصال الماء الصالح للشرب بسبب الشح وتكسر أنابيب شبكة الإسالة". عباس لفت إلى أن "هناك حالة غير حضارية، وهي استغلال الأرصفة من قبل المواطنين وأصحاب المحال التجارية على حد سواء، فضلا عن الكثير من الشوارع متضررة وبحاجة إلى عمليات إكساء"، مشددا "المدينة تحتاج إلى جهد مضاعف لتقديم الخدمات، ونحن كمجلس محلي وضعنا دراسات وقدمنا مقترحات وحلولا لكل المشاكل التي تعانيها مدينة الحلة". وذكر عباس أن محافظ بابل وجه بتسخير جميع الإمكانات ومنح الصلاحيات للقائممقام لمتابعة عمليات الخدمات، ورفع كافة التجاوزات التي كثرت على الشوارع والأرصفة، والقيام بعمليات غسل شوارع المدينة لتخليصها من الأتربة ومحاسبة المقصرين والمتجاوزين والحد من عمليات التجاوز على أملاك الدولة وإحالتهم للقضاء". وأشار إلى أن قائممقام الحلة، "غرم عددا من المتجاوزين والمقصرين، ولكن هناك ضغوط من جهات متعددة عليه من أجل رفع تلك العقوبات أو الحجز، وهذا يؤثر كثيرا على تقديم الخدمات لأن هناك من لا يخاف أو يستند إلى متنفذين"، على حد قوله. مواطنون من أهالي الحلة، طالبوا الحكومة المحلية من خلال "المدى"، بالإسراع بتقديم الخدمات وخاصة في مجال التنظيف ورفع النفايات وتوفير الماء الصالح للشرب للمناطق التي لا يصلها.

انهيار فرن صمون على أصحابه في منطقة الجعيفر

□ بغداد / عبد الله خالد

انهار أحد أفران الصمون الحجري في منطقة الجعيفر ببغداد، على أصحابه، موقعا إصابات خطرة لدى عدد من العاملين، تم نقلهم إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج.

وقال شهود عيان لـ"المدى": إن الفرن انهار بأكمله على العمال مساء الجمعة، ، بسبب البناء القديم للفرن حيث سقط الطابق العلوي للفرن بأكمله، المتكون من مخزن وغرفة لمبيت العاملين. وأضافوا "أصيب عدد من العاملين إصابات بليغة نتيجة الانهيار"، مشيرين إلى "تأخر وصول سيارات الإسعاف إلى مكان الحادث"، ويقع الفرن في منطقة الجعيفر في جانب الكرخ من بغداد، وهو عبارة عن بيت تم تحويله إلى فرن للصمون وتبلغ مساحته ٦٠ مترا وهي مساحة غير كافية لإنشاء فرن حسب المعايير والضوابط.

ديالى وصلاح الدين تشددان على منع تداول ألعاب الأطفال المثيرة للعنف

□ بغداد / المدى

أعلن مجلس محافظة ديالى، أمس الأحد، عن وضع ضوابط صارمة لمنع بيع ألعاب الأطفال الخطرة والمثيرة للعنف في الأسواق المحلية خلال أيام عيد الفطر، فيما طالب مجلس محافظة صلاح الدين، السلطة التشريعية بسن قانون يمنع تداول هذه الألعاب. وقال عضو مجلس ديالى عدنان الكرخي، في تصريح أوردته وكالة "أنباء بغداد" الدولية: إن "مجلس المحافظة وضع ضوابط صارمة لمنع بيع ألعاب الأطفال المثيرة للعنف وخاصة الأسلحة أو الشبيهة بالأسلحة بمختلف أشكالها، نظرا لما تسببه من ضرر بالغ تؤدي في بعض الأحيان إلى فقدان الأطفال لأبصارهم". وبين أن "الضوابط تضمنت فرض عقوبات مالية إضافة إلى السجن ضد المخالفين"، مؤكدا أن هناك لجانا ستتولى مراقبة الأسواق من أجل التأكيد من تنفيذ القرار. من جانبه، أكد رئيس لجنة الثقافة والإعلام في مجلس محافظة صلاح الدين ضامن عليوي مطلك، في تصريح نقلت وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية، إن ظاهرة انتشار الألعاب التي تمثل أسلحة نارية أو أشكال سيارات عسكرية تحفز الأطفال على ممارسة العنف. ودعا السلطة التشريعية إلى "سن قانون يلزم الأسرة أولا والتاجر ثانيا بالحد من تداول ألعاب الأطفال المثيرة للعنف في المحافظات كافة". وأشار عليوي إلى أن "قصر الثقافة والفنون في صلاح الدين بدأ بمشروع ثقافي لتوعية الأسر بمخاطر تقديم هدايا للأطفال تمثل صورا للعنف لاسيما مع اقتراب حلول عيد الفطر المبارك"، لافتا إلى أن "العراق يحتاج إلى ثقافة مضادة للعنف السائد والذي تمثله الألعاب الالكترونية ومجسمات الأسلحة". ونبه إلى أنه "من بين سلبيات استخدام هذه الأسلحة تعرض بعض الأطفال إلى إصابات نتيجة استخدام ألعاب مؤذية"، مشددا على "أهمية تشريع القوانين اللازمة لردع التاجر يقابلها دور تربوي رفيع تمنحه الأسرة للطفل من خلال تهذيب ذوقه وترشيد رغباته نحو ثقافة السلم".

وكانت منظمات إنسانية وعدد من المختصين طالبوا مرات عديدة خلال العام الحالي، الجهات الحكومية باتخاذ قرار حازم بمنع بيع وتداول الألعاب المثيرة للعنف لدى الأطفال ومنع استيرادها ومحاسبة أصحاب المحال التي تروج لتلك الألعاب نظراً لما تسببه من تأثيرات نفسية تؤدي إلى تفعيل العدائية والترويج لثقافة العنف لدى الأطفال. يذكر أن الصين هي المصدر الرئيس لألعاب الأطفال إلى العراق، وقد تسببت بالمئات من الحوادث المؤسفة منها إصابة ٣٠٠ طفل بالعمى التام بسبب هذه الألعاب، بحسب إحصائية لوزارة الصحة صدرت في وقت سابق من العام الماضي.

العلوم والتكنولوجيا تثبت ٢٠٠ من العاملين بالأجور اليومية

□ بغداد / المدى

أوعز وزير العلوم والتكنولوجيا عبد الكريم السامرائي، بتعيين ٢٠٠ منتسب من العاملين بنظام الأجور اليومية، على الملاك الدائم، وتعويض العائلات المتضررة جراء الحريق الذي نشب في مجمع عشتار السكني التابع للوزارة.

وقال مدير عام الدائرة القانونية والإدارية حمود ياسين العباسي، في بيان اطلعت عليه "المدى": إن وزير العلوم وجه بضرورة الإسراع في انجاز معاملات العقود والأجور اليومية وإكمال الإجراءات الإدارية بغية تثبيت ٢٠٠ منتسب من العاملين بنظام الأجور اليومية، على الملاك الدائم.

وبين أنه تم استحصال الموافقة على تثبيت ٢٠٠ منتسب، وخصصت ١٥٠ درجة للعمال والأجور اليومية، و٥٠ درجة لإعادة التعيين ممن كانوا على ملاك الوزارة سابقا، وتوزيعهم على دوائر الوزارة وعلى مختلف اختصاصاتهم وشهاداتهم.

وأضاف العباسي إنه تم استحصال الموافقات الأصولية فيما يتعلق بالتخصيص المالي من وزارة المالية، مشيرا إلى أن الوزير يسعى لاستحصال الموافقة لتخصيص ٥٠ درجة وظيفية وتخصيصاتها المالية لكي تمنح لمن تركوا الخدمة لاسباب قهرية كالاستقالة أو التقاعد وغيرها.

من جانب آخر، أوعز وزير العلوم والتكنولوجيا عبد الكريم السامرائي بتعويض العائلات المتضررة جراء الحريق الذي نشب في مجمع عشتار السكني التابع للوزارة الأسبوع الماضي بمبلغ خمسة ملايين دينار لكل عائلة، لمساعدتهم وتحمل جزء من الأضرار التي لحقت بهم. وأشار إلى أنه تم تشكيل لجنة من سكنة المجمع لإيجاد الحلول السريعة والناجحة لإسكان المتضررين.

وكان حريق هائل التهم مجمع عشتار السكني التابع لوزارة العلوم والتكنولوجيا في منطقة جسر ديالى القديم جنوب بغداد أواخر تموز الماضي.

أعلنت عن رفع ٥٠٠ كتلة كونكريتية في الكرادة

أمانة بغداد تتجه إلى خصخصة قطاع التنظيف

□ بغداد / المدى

أحالت أمانة بغداد قطاع النظافة في ثلاث دوائر بلدية إلى شركات عالمية وفقا لنظام الخصخصة، فيما رفعت أكثر من ٥٠٠ كتلة كونكريتية لفتح عدد من الشوارع في منطقة الكرادة وسط العاصمة لتخفيف الزخم المروري.

وقال الوكيل الفني لأمين العاصمة نعيم عبعوب الكعبي، في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى"، أمس الأحد: إن "الأمانة أحالت قطاعات بلدية للخصخصة في مجال النظافة هي بلديات الكرخ والرصافة".

وأشار إلى أن "هنالك أكثر من ١٣ شركة متخصصة في قطاع النظافة تقدمت فعلا بعطاءاتها، إلا أن الأمانة ستختار أربع أو خمس شركات فقط"، مضيفا "أمانة بغداد اتجهت إلى الخصخصة في قطاع النظافة بعد نجاح التجربة مع الشركة التركية التي تسلمت أعمال التنظيفات بعد انتهاء القمة العربية".

من جانبه، أوضح رئيس لجنة التخطيط الإستراتيجي في مجلس محافظة بغداد محمد الربيعي، في تصريح أوردته وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية، أن المجلس مع تجربة خصخصة قطاع النظافة في أمانة بغداد من اجل الارتقاء بمستوى النظافة، مشيرا إلى أن "الاتفاق مع الشركات سيكون بموجب عقود ملزمة لها وليس كما هو الحال بالاعتماد على قدرات الأمانة التي كانت سببا في هدر الكثير من الأموال". وكان عدد من العاملين في قطاع النظافة، قد ابدوا مخاوفهم من الاستغناء عن عدد غير قليل منهم، في حال تمت خصخصة هذا القطاع ما سيزيد نسبة البطالة، إلاّ أن الربيعي بين "أن أي عقود ستبرم في هذا المجال ستلزم الشركات حسب القوانين العراقية بالإفادة من أكثر من ٦٠٪ من الأيدي العاملة العراقية في أي مشروع شريطة أن يكونوا من العمال غير المهرة فقط".

فيما أوضحت عضو لجنة الخدمات والإعمار في مجلس النواب سهاد فاضل، إن "نجاح تجربة الخصخصة لقطاع النظافة يكمن في الاتفاق مع شركات رصينة قادرة على النهوض بهذا القطاع الذي يعاني الكثير".

واستبعدت فاضل "حصول عمليات فساد كبرى ضمن عقود خصخصة قطاع النظافة"، مؤكدة أن "التحركات الأخيرة لمجلس النواب التي استجوب فيها أمين العاصمة قللت كثيرا من عمليات الفساد المستشرية في مفاصل أمانة بغداد"، على حد قولها.

يذكر أن معظم شوارع بغداد تعاني تراكم النفايات وتزداد هذه النفايات في بعض المناطق الشعبية لتصبح عبارة عن مكبات، في الوقت الذي تعجز فيه أمانة بغداد في إدارة ملف التنظيف. وعلى صعيد منفصل، ذكرت مديرية العلاقات والإعلام في لأمانة، ببيان صحفي اطلعت عليه "المدى"، أمس الأحد، إن ملاكات دائرة بلدية الكرادة انتهت من رفع أكثر من ٥٠٠ كتلة كونكريتية خلال الأسبوعين الماضيين وجرى فتح عدد من الشوارع".

رفع الكتل الكونكريتية من بغداد

وبينت أنه تم فتح شارعي العرصات وخالد بن الوليد، مع رفع الكتل المستخدمة كحواجز للأرصفة الواقعة قرب الشركات والمصارف الأهلية والحكومية والقنوات الفضائية، إلى جانب فتح الشارع الرئيس الواقع قرب وزارة العلوم والتكنولوجيا، وفتح الجزء المحصور بين تقاطع فندق بابل وجسر الجادرية.